المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

The Relationship Between Exchange Rate Liberalization and the Achievement of Sustainable Development in Developing Economies

Mohamed Abdelrahman Nemr Mousa[1,*]

[1] PhD Researcher, Department of Political Economy and Public Finance – Faculty of Law – Ain Shams University Arab Republic of Egypt.

Received: 10 May. 2025, Revised: 10 June.2025, Accepted: 30 June. 2025.
Published online: 1 Jan. 2026.

Abstract: This study explores the relationship between exchange rate liberalization and the achievement of sustainable development in developing economies, with a particular focus on the Egyptian case. Since *2016*, Egypt has adopted a floating exchange rate as part of a broader package of economic reforms. The research examines the impact of this policy on key sustainable development indicators such as poverty reduction, economic growth, and environmental preservation. The study employs a descriptive-analytical methodology supported by case studies and statistical data. It concludes that the success of exchange rate liberalization in promoting sustainable development depends on the presence of accompanying social policies, effective economic governance, and investment in human capital. The study recommends establishing frameworks that ensure a balance between market liberalization and social justice.

Keywords: Liberation, Exchange Rate, Sustainable Development, Monetary Policy, Social Justice, Egypt.

*Corresponding author e-mail: mn1018892@gmail.com

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing

دور نظام حرية سعر الصرف في تحقيق التنمية المستدامة

محمد عبدالرحمن نمر موسى.

باحث دكتوراه بقسم الاقتصاد السياسى والمالية العامة- كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الملخص: يتناول هذا البحث العلاقة بين تحرير سعر الصرف وتحقيق التنمية المستدامة، بالتركيز على الحالة المصرية. حيث أقدمت مصر منذ 2016 على تحرير سعر الصرف كإجراء اقتصادي ضمن حزمة إصلاحات شاملة. يناقش البحث تأثير هذا التحرير على مؤشرات التنمية المستدامة، مثل تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بدراسات حالة وبيانات إحصائية. خلص البحث إلى أن نجاح تحرير سعر الصرف في دعم التنمية المستدامة يتوقف على وجود سياسات اجتماعية مصاحبة، وحوكمة اقتصادية، واستثمار في رأس المال البشري. ويوصي بوضع معايير تضمن التوازن بين تحرير السوق وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: تحرير، سعر الصرف، التنمية المستدامة، السياسة النقدية، العدالة الاجتماعية، مصر.

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات اقتصادية متسارعة، كان من أبرز ملامحها التوجه نحو تحرير الأسواق المالية والنقدية، ومن ضمنها تحرير سعر الصرف، كأداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية. وقد جاءت هذه التوجهات في ظل ما فرضته العولمة من تحديات ومنافسة شديدة بين الدول، مما دفع العديد من الدول النامية إلى اعتماد هذه السياسات أملاً في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن بين الدول التي تبنّت هذا المسار جمهورية مصر العربية، التي قامت في نوفمبر 2016 بتطبيق سياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصري كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وقد شكّل قرار تحرير سعر الصرف لحظة فارقة في تاريخ الاقتصاد المصري، حيث انعكست تبعاته على مختلف قطاعات الدولة، وأثّر بشكل مباشر وغير مباشر على المستويات الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية. فرغم ما وفره من استقرار نسبي في احتياطات النقد الأجنبي، وتحفيز الصادرات والسياحة، إلا أنه رافقته تحديات عديدة تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة أعباء المعيشة، وتراجع القوة الشرائية لفئات واسعة من المواطنين، ما يفرض ضرورة إعادة تقييم هذه السياسات في ضوء الأهداف التنموية الأشمل.

وفي السياق العالمي، بات مفهوم التنمية المستدامة يحتل مكانة مركزية في الخطط والاستراتيجيات الدولية، خاصة بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة (**SDGs**) السبعة عشر ضمن أجندة الأمم المتحدة 2030، والتي تسعى لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويأتي في مقدمة هذه الأهداف القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان التعليم الجيد، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وهو ما يتطلب سياسات متكاملة تنسجم مع هذا التوجه العالمي.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة الماسة إلى دراسة العلاقة بين تحرير سعر الصرف وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية وتحديات اجتماعية وبيئية معقدة. ومن هذا المنطلق، تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من كونها تسلط الضوء على تجربة مصر في هذا السياق، وتحاول استكشاف مدى تأثير تحرير سعر الصرف على مسار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة أيضًا في الربط بين سياسات الاقتصاد الكلي، المتمثلة في أدوات السياسة النقدية، وبين أهداف التنمية طويلة المدى، وذلك في إطار سعي الدولة المصرية إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وهو ما يفرض تقييمًا دقيقًا للتجربة المصرية في ضوء التحديات التنموية والفرص المتاحة، بهدف استخلاص الدروس ووضع توصيات قابلة للتطبيق.

وسيناقش البحث الحالي هذه الإشكالية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول أولها مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأبعادها الثلاثة، ثم يتناول ثانيها جهود الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة منذ إطلاق رؤية مصر 2030، بينما يسلط المبحث الثالث الضوء على أبرز التحديات التي تواجه هذه الجهود، ولا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وتأثير السياسات النقدية على معدلات الفقر، والاستثمار، وسوق العمل، وجودة الحياة.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

رغم مرور سنوات على تحرير سعر الصرف في مصر، فإن آثار هذا الإجراء على أهداف التنمية المستدامة لا تزال محل جدل. فهل ساهم تحرير سعر الصرف في تعزيز النمو المستدام وتحقيق العدالة الاجتماعية؟ أم أدى إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية؟ هذه التساؤلات تمثل جوهر المشكلة البحثية.

ثالثًا: أهمية الدراسة

- تسليط الضوء على العلاقة المتبادلة بين السياسات النقدية والتنمية المستدامة.
- تقييم تجربة مصر في تحرير سعر الصرف من منظور تنموي، وليس فقط اقتصادي بحت.
- تقديم توصيات لصنّاع القرار لضمان أن تؤدي إجراءات الإصلاح النقدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعًا: أهداف الدراسة

- تحليل أثر تحرير سعر الصرف على الفقر، التشغيل، والاستثمار.
- تحديد الشروط اللازمة لنجاح الربط بين سياسات سعر الصرف والتنمية المستدامة.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

- دراسة التجربة المصرية كمثال تطبيقي.

خامساً: منهجية البحث

المنهج المستخدم: وصفي تحليلي

أداة الدراسة: تحليل بيانات اقتصادية (الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية، تقارير البنك المركزي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقارير التنمية البشرية).

نطاق الدراسة: الفترة من 2016 – 2023 في مصر.

سادساً: هيكل الدراسة

نظرًا لتعدد جوانب موضوع البحث وتشعب أبعاده، فقد اقتضت المنهجية العلمية تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأبعادها الثلاثة

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، من حيث تعريفها اللغوي والاصطلاحي، والنشأة التاريخية لهذا المفهوم، وخصائصه المميزة، مع التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وعلاقة هذه الأبعاد بالتنمية الشاملة.

المبحث الثاني: جهود الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

يستعرض هذا المبحث أهم الجهود التي بذلتها الدولة المصرية منذ عام 2014 وحتى الآن لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على "رؤية مصر 2030"، والبرامج الوطنية المرتبطة بها، وما تحقق من إنجازات على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودور السياسات الاقتصادية مثل تحرير سعر الصرف في دعم هذه الجهود.

المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في مصر

يركز هذا المبحث على تحليل التحديات التي تواجه مصر في مسيرتها نحو التنمية المستدامة، ومنها التحديات الاقتصادية كالتضخم والبطالة، والاجتماعية كالفقر وعدم المساواة، والبيئية كالتلوث ونقص الموارد. كما يتناول المبحث أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية في تعقيد هذه التحديات، مع مناقشة سبل مواجهتها.

المبحث الاول

مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأبعادها الثلاثة

أولاً: ماهية التنمية المستدامة:-

تعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:- هي مفهوم تنموي حديث يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وقد ظهرت الفكرة بشكل واضح، حيث عرّفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها."[1]

تعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو إن التنمية المستدامة هى عبارة عن عملية إدارة قواعد الموارد الطبيعة، والعمل على توجيها نحو التغير التقنى والمؤسسى بصورة تضمن تحقيق واستمرار اشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية، كما ترى ان تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمى الثروة الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية، وكذلك الحيوانية من أى أضرار قد تلحق بها، ولا تضر بالبيئة

وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع.[2]

وفيما يلى تعريف التنمية المستدامة من منظور الفقه:-

"التنمية المستدامة هي رهان طويل الأمد، لا يمكن تحقيقها عبر قرارات قصيرة المدى أو سياسات وقتية، بل تحتاج إلى رؤية شاملة ومستدامة. " [3]

" التنمية المستدامة تتطلب توازناً دقيقاً بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة؛ فالطموح الاقتصادي لا ينبغي أن يأتي على حساب الأجيال القادمة." [4]

"التنمية المستدامة تتطلب تكاملاً بين الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية لتحقيق أهداف شاملة تضمن رفاهية الإنسان على المدى الطويل."[5]

"رغم أن قضايا الاستدامة تعدّ تحديات عالمية، إلا أن الحلول تبدأ من المجتمعات المحلية، حيث يمكن تحقيق التغيير الفعلي من خلال الجهود الجماعية."[6]

ثانياً: خصائص التنمية المستدامة:-

1- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث،

[1] تقرير برونتلاند الصادر عام 1987 عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (WCED)
[2] https:// www. acciona.com
[3] سيلفي برونيل "التنمية المستدامة رهان الحاضر" مشروع كلمة للترجمة ، ص 117
[4] سيلفي برونيل ، التنمية المستدامة رهان الحاضر،مرجع سابق ، ص 22
[5] عبد الله بن عيد الرحمن البريدي ، التنمية المستدامة مدخل تكاملى لمفاهيم الاستدامة وتطبقاتها مع التركيز على العالم العربى ، مرجع سابق ، ص 16 .
[6] مرجع سابق ، ص 18 .

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وحفظ المصادر الطبيعية.[7]

2- تلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدى إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوى، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومه متكامله والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوفر بيئة صحية للإنسان. [8]

3- تحافظ على عناصر المحيط الحيوى ومركباته الأساسية، مثل: الهواء والماء، حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعية فى المحيط الحيوى، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.[9]

4- تعتمد على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات، حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومه البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة المنشوده.

5- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.

6- تحسين نوعية الحياة، إن الهدف الحقيقى للتنمية المستدامة هو تحسين نوعية حياة البشر، حياة أكثر صحة ويسر وتعليم أكفأ وحقوق.

7- تؤدى التنمية المستدامة الى زيادة البدائل المتاحة للتكيف مع البيئة، عن مبدأ الإعتماد على الذات.

ثانياً: الأبعاد الثلاثة للتنمية المتسدامة

- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة تركز على الروابط المتداخلة للنمو الاقتصادي وتجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج والاستدامة البيئية، وهي نهج معياري لوضع الأهداف المشتركة لتحقيق رقي المجتمع والتطلع لحياة كريمة. إنها نظرية تحليلية وإطار معياري. وأهداف التنمية المستدامة (**SDGs**) هي طريقة للنظر إلى العالم بأهداف جديدة وبداية عصر جديد. هذه الدراسة تهدف إلى تحديد دقيق لمفهوم التنمية المستدامة في الحقل الاقتصادي وتتبع أصل المصطلح ونشأته ورصد وتحري مراحل تطوره، كما أنها تهدف إلى دراسة الجوانب الأساسية والأبعاد المؤثرة عليه.[10]

وبالتالى(كلمة بالتالي بعد أي عرض يعرضه الباحث أراها كلمة معيبة وغير دقيقة رغم شيوع استعمالها، لأنها تأتي بعد تحليل واستنتاج ولذا المفروض أن أقول بالسابق وليس بالتالي، ومن ثم فالصحيح والأصح إذا أردت المقابلة الصحيحة أن أقول وبالسابق وليس وبالتالي أي وباللاحق، ولذا أنصح بالاستعاضة عنها بقول ومن ثم أو وبناء عليه أو وبناء على ما سبق أو ولذا) ومن ثم يرتكز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام الذي يضمن رفاهية اقتصادية لجميع الأفراد، مع مراعاة الاستخدام الكفء للموارد وتقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع. يتمحور حول إيجاد حلول مبتكرة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وهذا البعد يشمل:

- تحقيق العدالة الاقتصادية، من خلال ضمان فرص متكافئة لكافة الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم.
- تعزيز الكفاءة الاقتصادية، مثل تقليل الهدر في الموارد الطبيعية ورأس المال البشري.
- تشجيع الاستثمار في المجالات التي تعزز النمو الاقتصادي طويل الأمد، مثل القطاعات الصديقة للبيئة والتكنولوجيا النظيفة.

وبناء عليه يهدف البعد الاقتصادي إلى:

1. تحقيق الاستقرار المالي: توفير بيئة اقتصادية مستقرة تحفز على الاستثمار وتشجع على الإدخار.
2. زيادة الانتاجية : دعم الابتكار في التكنولوجيا والعمليات الاقتصادية لتحسين كفاءة الانتاج.
3. خلق فرص العمل : تشجيع السياسات التي تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرًا رئيسيًا لتوظيف العمالة.
4. تحسين مستوى المعيشة : عبر تحقيق عدالة في توزيع العوائد الاقتصادية والحد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

تطبيقات البعد الاقتصادي:

1. الاستثمار في البنية التحتية المستدامة : بناء الطرق والجسور والمدن الذكية التي تساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية والحد من الانبعاثات الضارة.
2. تطوير التكنولوجيا الخضراء : دعم الأبحاث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.
3. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة : تقديم حوافز مالية وتسهيلات ائتمانية لتلك المشروعات لتوسيع قاعدة الاقتصاد المحلي.
4. إصلاح السياسات الاقتصادية : مثل إصلاح نظم الضرائب لضمان توزيع أكثر عدالة للثروة.

- البعد الاجتماعي:

يُعتبر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من أبرز الأركان التي تستهدف تحسين جودة الحياة للمجتمع ككل، من خلال معالجة التفاوتات الاجتماعية، وضمان

[7] د على درب كسار ، مقالة بعنوان " التنمية المستدامة بين احتياجات الحاضر وحقوق المستقبل ، كلية الزراعة جامعة الانبار رابط المقال https://www.uoanbar.edu.iq/AgricultureCollege/News_Details.php?ID=1083&utm_source=chatgpt.com تاريخ الدخول على الصفحة 2024/12/18 .

[8] رانيا عبدالحميد دسوقى ، مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ، المجلة العربية للقياس والتقويم ، العدد الرابع يوليو 2021 ، ص 263

[9] تقرير التنمية المستدامة العالمية 2019 ، بعنوان المستقبل الآن: العلم لتحقيق التنمية المستدامة ، والمنشور على موقع الامم المتحدة رابط التقرير https://sdgs.un.org/gsdr/gsdr2019

[10] د . محمد فتحى عبدالغنى ، تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعادة ونتائجه في مصر ، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بنى سويف ، المجله العلمية للاقتصاد والتجارة ، 2020 ، ص 401

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تحقيق العدالة، وتعزيز رفاهية الإنسان. ومن ثم فإن هذا البعد يركز على تمكين الأفراد والمجتمعات، مع توفير الفرص المتكافئة للوصول إلى الموارد والخدمات، بما يُسهم في بناء مجتمع أكثر شمولية وتماسكًا.

فى الوقت الذى يواجه فيه العالم أزمات وصراعات عالمية متعاقبة ومترابطة، نجد أن التطلعات الواردة فى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 معرضة للخطر. ومع دخول جائحة كوفيد ـ 19 عامها الثالث، تفاقم الحرب فى أوكرانيا أزمة الغذاء والطاقة والأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين ـ كل ذلك على خلفية حالة طوارئ مناخية كاملة. وباستخدام البيانات الراهنة، يقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 أدلة الآثار المدمرة لهذه الأزمات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. [11]

وتعقيباً على ذلك التقرير فإنه يمكن إيجازه من وجهة نظري في الآتي:ـ من أبرز ما جاء في التقرير:

- بالنسبة لمعدلات الفقر : فقد تسببت الأزمات المتلاحقة في زيادة معدلات الفقر، مما يعيق الجهود المبذولة للقضاء عليه بحلول عام 2030.
- أما بالنسبة للصحة : فقد أدت الجائحة إلى ضغط كبير على النظم الصحية، مما أثر سلبًا على الخدمات الصحية الأساسية وزاد من التفاوتات الصحية بين الدول والمجتمعات.
- التعليم : أدت أيضاً الجائحة إلى تعطيل التعليم لملايين الطلاب حول العالم، مما يهدد التقدم الحاصل بل والمأمول في تحقيق التعليم الجيد للجميع.
- المساواة بين الجنسين : تفاقمت الأزمات من عدم المساواة بين الجنسين، حيث تأثرت النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية.
- العمل اللائق والنمو الاقتصادي : فقد أدت ايضا الأزمات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة البطالة، مما يعيق تحقيق العمل اللائق للجميع.

- اما عن البعد البيئي:

لا شك ان العلاقة بين استقرار سعر الصرف والاستدامة البيئية معقدة ومتداخلة، حيث يؤثر سعر الصرف على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الأنشطة ذات البعد البيئي مثل الطاقة، والصناعات الثقيلة، والاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة.

وبناء عليه لكل عمل نقوم له أثر على البيئة، ولهذا فإنه يجب علينا القيام بما يسمى بـ " تقييم الأثر البيئي " وقد أكد مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 م فى البند 17 من وثيقته على أهمية تشجيع الدول على القيام بهذا التقييم، على أن تقوم به هيئة متخصصة في المجال البيئي، كما شدد الباب الثامن من أجندة القرن 21 على ضرورة تنفيذ مثل هذا التقييم، وقد ظهر مفهوم " تقييم الأثر البيئى " فى عام 1969 م فى الولايات المتحدة الأمريكية فى قانون السياسة الوطنية للبيئة الذي صدر في ذلك العام، ومن الأمور الإيجابية أن هناك بعض الدول العربية أصدرت تشريعات وأدلة متخصصة في مجال " تقييم الأثر البيئي " ومنها المملكة العربية السعودية حيث أصدرت " نظام دليل التقييم البيئة للمشروعات البلدية " عام 2007 م. [12]

وبالتالى فإن التغير المناخى والبيئى يمثل تحدياً عالمياً لايحترم الحدود الدولية. كما ان الانبعاثات في أى مكان تؤثر على الناس في أى منطقة من المناطق. فهى قضية تتطلب حلولاً بحاجة الى ترتيب على المستوى الدولى كما انها تتطلب تعاوناً دولياً لمساعدة الدول النامية على التحرك بإتجاه اقتصادات ذات نسبة كربون قليلة.

ولتناول قضية التغيير المناخى، فقد تبنت بعض الدول باتفاقية باريس في مؤتمر لتغيير المناخ بتاريخ 2015/12/21 م. في هذه الاتفاقية، وافقت كافة الدول على العمل من أجل الحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى ما دون 2 درجة مئوية، كما طرحت المخاطر المميتة للسعي من أجل الإبقاء عليها عند 1.5 درجة مئوية. [13]

ومن ثم فإن تطبيق اتفاقية باريس أمر مهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم خارطة طريق للعمل المناخي الذي سوف يقلل من الانبعاثات الحرارية وخلق المرونة المناخية الملائمة.

وفيما يلي توضيح للعلاقة بين الأبعاد الثلاثة:

لا شك أن التنمية المستدامة تتطلب توازنًا بين الأبعاد الثلاثة ؛ فالتركيز على بعد واحد فقط قد يؤدي إلى نتائج عكسية. على سبيل المثال، تحقيق النمو الاقتصادي على حساب البيئة يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتفاقم الأزمات البيئية.

المبحث الثاني

جهود الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

لا شك أن التنمية المستدامة تعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل كما سبق وأن أوضحتُ فى المبحث الأول، ومن ثم فهى تهدف إلى تحسين جودة الحياة دون استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة. وفي هذا السياق، تبنت الدولة المصرية رؤية شاملة للتنمية المستدامة، تُجسدها "رؤية مصر 2030"، التي تمثل خارطة طريق طموحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

ومن الضروري أن تشمل تطبيقات التنمية المستدامة في مصر مجالات متنوعة، منها التحول إلى الطاقة النظيفة، وإدارة الموارد المائية بفعالية، وتعزيز الزراعة المستدامة، إلى جانب الاهتمام بالتعليم والابتكار. كما ترتكز هذه الجهود على المبادئ التي نصت عليها الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتقليل الفجوة الاقتصادية، وحماية البيئة.

وبناء عليه فسوف يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز المشروعات والمبادرات التي تُجسد تطبيقات التنمية المستدامة في مصر، مثل مشروعات الطاقة الشمسية في بنبان بأسوان، وبرامج إدارة المخلفات، وتنمية المجتمعات الريفية. كما يناقش التحديات التي تواجه مصر في تحقيق هذه الأهداف، والفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز التحول نحو مستقبل أكثر استدامة.

---

[11] تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 ، المنشور على موقع الأمم المتحدة ، ص 2

[12] عبد الله بن عيد الرحمن البريدي ، التنمية المستدامة مدخل تكاملى لمفاهيم الاستدامة وتطبقاتها مع التركيز على العالم العربى ، مرجع سابق ، ص 161 .

[13] اتفاقية باريس ، مؤتمر تغيير المناخ في 21 ديسمبر 2015 م .

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ومن استخلاص هذا التحليل، أسعى جاهدًا لفهم مدى تأثير هذه التطبيقات على تحسين حياة المواطن المصري وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

أولاً: أهم مشروعات التنمية المستدامة فى مصر:-

1- العاصمة الإدارية الجديدة

لا شك أن العاصمة الإدارية الجديدة أحد أكبر مشروعات التنمية المستدامة في مصر، وتقع شرق القاهرة بين طريقي القاهرة–السويس والقاهرة–العين السخنة، على مساحة 170 ألف فدان. وتهدف إلى تخفيف الضغط عن القاهرة الكبرى واستيعاب ما يقارب 7 مليون نسمة في مراحلها المختلفة. كما أن المشروع يشمل مناطق سكنية متنوعة،حياً حكومياً، ومرافق ذكية مثل مركز قيادة الدولة الاستراتيجي، الذي يعتمد أحدث أنظمة الاتصال والبنية التحتية لضمان جاهزية الدولة لإدارة أجهزتها تحت أي ظروف. كما تحتوي العاصمة على مدينة طبية، ومدينة رياضية، ومنطقة المال والأعمال، إلى جانب شبكة طرق حديثة واسعة [14]

2- مشروع "مستقبل مصر للانتاج الزراعي"

يقع مشروع "مستقبل مصر للانتاج الزراعي" على امتداد محور روض الفرج-الضبعة، وهو يعد بداية مشروع "الدلتا الجديدة" الأكبر، حيث يهدف إلى استصلاح مليون وخمسين ألف فدان من مساحة إجمالية تبلغ 2.2 مليون فدان في منطقة الدلتا الجديدة. يهدف المشروع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وتصدير الفائض، ويعتمد على أساليب ري متطورة باستخدام المياه المعالجة والآبار الجوفية لتأمين مصادر الري، مما يسهم في ترشيد الموارد المائية واستدامتها. كما يوفر المشروع فرص عمل واسعة ويعزز من الاقتصاد الزراعي المصري عبر تحديث عمليات الانتاج باستخدام ميكنة حديثة وأدوات زراعية متقدمة.[15]

3- محور قناة السويس والمنطقة الاقتصادية

يهدف مشروع محور قناة السويس إلى تحويل الممر الملاحي لقناة السويس من ممر تجاري إلى مركز صناعي ولوجيستي عالمي، يتضمن إقامة موانئ ومناطق صناعية ضخمة وتطوير الأنشطة اللوجستية، مثل النقل والشحن البحري. ويمتد المشروع على مساحة حوالي 460 كيلومترًا مربعًا، ويشمل منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة، تتمتع بصلاحيات إدارية واستثمارية متميزة. ويُعزز المشروع من مكانة مصر كوجهة استثمارية جاذبة للشركات العالمية، ويوفر العديد من الحوافز الضريبية والجمركية للمستثمرين، مما يسهم في دعم الاقتصاد المصري وزيادة الدخل القومي [16]

أهداف المشروع:

- تعزيز فرص الاستثمار في الخدمات اللوجستية والصناعية.
- إنشاء بيئة عمل تجذب المستثمرين المحليين والدوليين.
- تقليل زمن عبور السفن في القناة وزيادة القدرة الاستيعابية.
- المواقع والمشروعات الرئيسية ضمن المنطقة الاقتصادية:
- ميناء العين السخنة: محور صناعي ولوجستي رئيسي، يتميز بوجود مرافق صناعية ومناطق سكنية وطرق وسكك حديدية تربطه بالقاهرة ومدينة السويس.
- ميناء شرق بورسعيد: مركز رئيسي لإعادة الشحن والخدمات اللوجستية.

يعمل المشروع على تهيئة البنية التحتية ورفع كفاءة الموانئ، ما يُعزز من دور مصر في التجارة العالمية ويعكس رؤية الدولة للتنمية المستدامة

4- محطة تحلية مياه العين السخنة: يُعد مجمع تحلية مياه البحر في العين السخنة أحد أكبر المشاريع في مصر، إذ يضم محطة بطاقة إنتاجية 36 ألف متر مكعب يوميًا تخدم مجمع الأسمدة الفوسفاتية والمركبة، ومحطة أخرى بطاقة 100 ألف متر مكعب مخصصة للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. يسهم هذا المشروع في توفير المياه العذبة للقطاعات الصناعية والزراعية في المنطقة، مما يدعم أهداف التنمية المستدامة بتعظيم استغلال الموارد المائية وتحقيق الأمن المائي [17]

5- محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر: تُعتبر هذه المحطة أكبر مشروع لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم، حيث تعالج حوالي 5.6 مليون متر مكعب من المياه يوميًا، مما يساعد في ري 456 ألف فدان في سيناء. ومن ثم فإن المشروع يهدف إلى إعادة استخدام المياه وتحسين الأمن الغذائي من خلال استصلاح الأراضي الزراعية، مع المحافظة على البيئة عن طريق معالجة مياه الصرف الزراعي والصناعي.[18]

6- محطة معالجة مياه الجبل الأصفر: تقع في محافظة القليوبية وتُعد من أكبر محطات معالجة الصرف الصحي عالميًا، بطاقة 2.5 مليون متر مكعب يوميًا، لتخدم حوالي 12 مليون نسمة. تُستخدم المياه المعالجة لري الأراضي الزراعية مما يدعم قطاع الزراعة ويقلل من استهلاك المياه العذبة. المشروع يمثل خطوة أساسية في معالجة التحديات البيئية وتقليل التلوث الناجم عن مياه الصرف الصحي ومن وجهة نظري يعد من أحد الحلول لمعالجة أزمة سد النهضة الأثيوبي.[19]

7- مبادرة حياة كريمة: أُطلقت هذه المبادرة عام 2019، بهدف تحسين جودة الحياة في الريف المصري، عبر تطوير البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، والغاز الطبيعي. ويشمل المشروع أيضًا الخدمات الصحية، والتعليمية، وإنشاء

[14] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية /www.presidency.eg
[15] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية /www.presidency.eg
[16] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية /www.presidency.eg
[17] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية /www.presidency.eg
[18] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية /www.presidency.eg
[19] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية /www.presidency.eg

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

مجمعات صناعية لزيادة فرص العمل. تستهدف المرحلة الأولى تطوير 1,500 قرية بتكلفة 500 مليار جنيه، وتُنفذ على مراحل لتشمل قرى أخرى على مستوى الجمهورية، بهدف تحسين حياة أكثر من 18 مليون مواطن.[20]

8- مشروع "التجلي الأعظم فوق أرض السلام": يهدف هذا المشروع إلى تطوير منطقة جبل موسى ودير سانت كاترين في سيناء لتصبح وجهة سياحية دينية عالمية، عبر تصميمات تتكامل مع الطابع الطبيعي، وتوفير البنية التحتية اللازمة، مما يعزز القيمة التراثية للمنطقة ويزيد من جاذبيتها السياحية

9- المدن الجديدة: يتضمن إنشاء مدن جديدة مثل العاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، بهدف تخفيف الضغط السكاني عن القاهرة والمدن القديمة، وتوفير فرص سكن بأسعار مدعمة للمواطنين. كما تسعى هذه المدن إلى توفير فرص عمل جديدة، وجذب الاستثمارات، وإضافة بُعد اقتصادي يعزز من استدامة هذه المدن

10- مشروع تطوير القاهرة الكبرى: يشمل هذا المشروع تطوير المناطق التاريخية مثل سور مجرى العيون، ومثلث ماسبيرو، ومنطقة متحف الحضارة في عين الصيرة. كما تهدف الدولة إلى تحويل القاهرة إلى مدينة حضارية تتسم بجمال العمران والتطوير البيئي، وتعزيز السياحة، وزيادة المساحات الخضراء، وإعادة القاهرة إلى طابعها المميز

11- تطوير البنية التحتية والطرق

يهدف إلى تحسين وتوسيع شبكة الطرق الرئيسية التي تربط سيناء ببقية الجمهورية، مثل طريق النفق – شرم الشيخ الجديد الذي يقلل زمن الرحلة ويعزز الحركة التجارية. يتماشى المشروع مع استراتيجية الحكومة لتسهيل النقل وتقليل التكاليف اللوجستية في المنطقة.

المبحث الثالث

تحديات التنمية المستدامة في مصر

لا شك أن التنمية المستدامة تعد هدفًا عالميًا تسعى الدول إلى تحقيقه لضمان استدامة الموارد الطبيعية، والعدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل. وفي الدولة المصرية، يمثل هذا التوجه تحديًا كبيرًا نظرًا لخصوصية السياق المحلي، الذي يتسم بتشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن ثم تواجه الدولة المصرية تحديات عديدة تعرقل مساعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة، تتراوح بين قضايا الزيادة السكانية، والاعتماد على موارد طبيعية محدودة، وصولًا إلى تأثير التغيرات المناخية والضغوط الاقتصادية العالمية.

وعلى هدى ذلك فإن هذا المبحث يهدف إلى تسليط الضوء على أبرز هذه التحديات، مع تحليل أسبابها ونتائجها، ومناقشة الجهود المبذولة للتغلب عليها. كما يستعرض أمثلة واقعية من القطاعات المختلفة في مصر، مثل الطاقة والمياه والزراعة، ويوضح التأثير المتبادل بين هذه التحديات على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولذا فينقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب رئيسية

المطلب الاول: التحديات الاقتصادية

- معدلات الفقر والبطالة وتأثيرها على تحقيق العدالة الاجتماعية.
- الاعتماد على موارد محدودة والتحديات المرتبطة بالطاقة.
- تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المحلي.

المطلب الثانى: التحديات البيئية

- ندرة الموارد المائية وتأثيرها على التنمية الزراعية.
- التغيرات المناخية وأثرها على الزراعة والسياحة.
- مشكلات إدارة المخلفات وتلوث الهواء.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية

- الزيادة السكانية وتأثيرها على الخدمات والبنية التحتية.
- الفجوة التعليمية وأثرها على تحقيق التنمية.
- التفاوت الإقليمي بين المحافظات في توزيع الموارد والخدمات.

المطلب الاول

التحديات الاقتصادية

أولاً: معضلة الفقر والبطالة كمعوقات للتنمية:-

الفقر والبطالة هما من أبرز التحديات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على مسار التنمية المستدامة في مصر. ومن ثم فإن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

[20] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية www.presidency.eg

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي واندثار الطبقة المتوسطة وهلاك للطبقة الفقيرة، كما تهدد تلك المعضلة تحقيق العدالة الاجتماعية التي تمثل أحد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة. وبناء عليه يشكل هذا التحدي معضلة مستمرة، خاصة في ظل النمو السكاني السريع والضغوط الاقتصادية المحلية والدولية فضلا عن غياب الإدارة الرشيدة.

وتشير البيانات إلى تصدر محافظات الصعيد قائمة المحافظات الأكثر فقرًا في الجمهورية، حيث سجلت محافظة أسيوط نسبة فقر بين مواطنيها بلغت 66.7%، تلتها محافظة سوهاج بنسبة 59.6%، ثم الأقصر 55.3%، والمنيا 54%، ثم قنا 41%، وذلك مقارنة بمتوسط الجمهورية البالغ 32.5%، بما يدل على وجود حاجة ملحة إلى تحسين مستويات المعيشة بالصعيد.[21]

التوزيع الجغرافى لمعدلات الفقر لمحافظات الجمهورية.

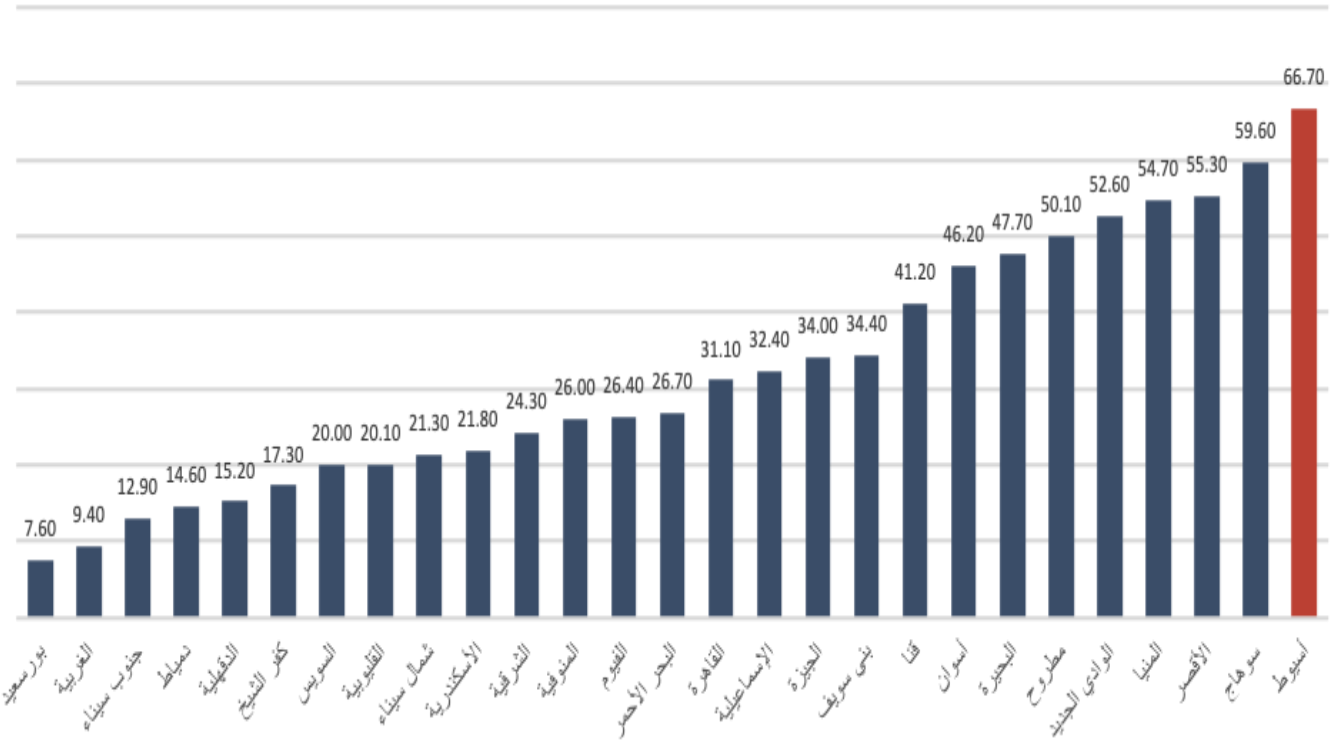

فمن حيث تحليل الفقر وأسبابه فإن الحقائق والإحصائيات بينها كالآتي

فوفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مصر 29.7% خلال عام 2019-2020، مقارنة بـ32.5% في عام 2017-2018، مما يشير إلى انخفاض بنسبة 2.8% لأول مرة منذ 20 عامًا. [22]

حيث تتركز أعلى معدلات الفقر في المناطق الريفية، خاصة في صعيد مصر. أظهرت البيانات أن نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي بلغت 51.94% في عام 2018، مما يعكس التحديات التنموية في تلك المناطق. [23]

ومن ثم فإن ضعف التنمية الاقتصادية في بعض المناطق كان ناتجاً عن.[24]

1- ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض مستوى التعليم.
2- التفاوت في توزيع الموارد بين المحافظات.

ثانياً: بالنسبة للبطالة وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي

على الرغم من الجهود الحكومية لتوفير فرص عمل، تشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة لا تزال مرتفعة بين الشباب والنساء.

تتركز البطالة في الفئات العمرية بين 18 و35 عامًا، وهو ما يعكس فجوة كبيرة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل.فإن أسباب البطالة في مصر ـ من وجهة نظري ترجع الى:

- نقص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رغم دورها المحوري في توفير فرص العمل.
- عدم توافق بين المهارات المكتسبة في النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

[21] المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2017/ 2018.
[22] RT Arabic - مصر: الفقر يسجل مستويات جديدة لأول مرة منذ 20 عامًا
[23] تحليل التنمية في صعيد مصر والمناطق الريفية: على الرابط التالى
AUC - Rural Upper Egypt Running in a Vicious Circle
[24] هويدا عدلى رومان ، مقال بعنوان ، تنمية ريف الصعيد: الدوران في حلقات مفرغة ، موقع حلول للسياسات البديلة ، تاريخ النشر 24 مارس 2020 .

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

- تأثير الأزمات الاقتصادية، مثل جائحة كوفيد-19، على الشركات وفرص التوظيف.
- التأثيرات المترتبة عن انعدام العادلة الاجتماعية:
- ومن ثم تؤدي البطالة إلى زيادة الفجوة بين الفئات الاجتماعية، حيث تنحصر فرص العمل في شرائح معينة.

وينتج عن البطالة ظواهر اجتماعية مثل الهجرة غير الشرعية وزيادة معدلات الجريمة الى غير ذلك.

أما بالنسبة للوضع الحالي للطاقة في مصر

فتعتمد الدولة المصرية بشكل أساسي على الغاز الطبيعي والبترول لتوفير الطاقة. ومع زيادة الطلب نتيجة للنمو السكاني والتوسع الصناعي، تتعرض الموارد التقليدية لضغط كبير، مما يتطلب البحث عن بدائل مستدامة.

1. مصادر الطاقة التقليدية:

وفقًا لتصريحات وزير البترول المصري [25]، فإن نسبة توليد الطاقة في مصر عبر الغاز الطبيعي تصل إلى 60%.

2. زيادة الطلب المحلي:مع تزايد عدد السكان وتوسع المشروعات القومية الكبرى، ارتفع الطلب على الكهرباء والطاقة بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير.

حيث أكد المتحدث باسم مجلس الوزراء، أن برنامج تخفيف الأحمال الكهربائية مرتبط بالضغط على الشبكة نتيجة للطلب المتزايد الناتج عن المشروعات القومية والتوسع العمراني[26].

حيث أصدرت وزارتا الكهرباء والبترول بيانات بتاريخ 24 يونيو 2024، تضمن الآتي " إنه نظرا لزيادة معدلات الاستهلاك المحلي من الكهرباء، نتيجة الموجة الحارة شديدة الارتفاع، وبالتالي زيادة استهلاك الغاز المولد للطاقة، سيتم زيادة فترة تخفيف الأحمال، لساعة إضافية من أجل الحفاظ على الكفاءة التشغيلية لمحطات انتاج الكهرباء والشبكة القومية للغازات الطبيعية".[27]

3. الاستيراد: رغم الاكتشافات الجديدة مثل حقل ظهر، تعتمد مصر في بعض الأوقات على استيراد المنتجات البترولية لتغطية العجز المحلي.

فمن حيث استيراد الغاز الطبيعي المسال:

وفي غضون شهر نوفمبرلعام 2024، بدأت الدولة المصرية في مفاوضات مع شركات أمريكية وأوربية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال عبر اتفاقيات طويلة الأجل، بهدف تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة وتجنب الشراء من السوق الفورية ذات التكلفة الأعلى. [28] ومن ثم فقد تحولت الدولة المصرية إلى مستورد صافٍ للغاز [29]

ففي صيف 2024، اضطرت الحكومة المصرية إلى تطبيق خطة لتخفيف الأحمال الكهربائية بسبب نقص الغاز، حيث تعتمد 60% من محطات الكهرباء في مصر على الغاز الطبيعي. وللتعامل مع هذه الأزمة، أعلنت وزارة البترول عن خطط لزيادة الانتاج المحلي بنحو مليار قدم مكعب يوميًا بحلول منتصف 2025، من خلال عمليات حفر جديدة في حقول مثل ظهر. حيث طرحت الهيئة العامة للبترول مناقصة دولية لاستيراد أربع شحنات من الغاز للتسليم بين فبراير ومارس، على أن يتم إغلاق المناقصة في 27 يناير، هذه الخطوة تأتي في وقت تشهد فيه الأسواق العالمية ارتفاعًا في أسعار الغاز، حيث وصلت مؤخرًا إلى 14 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية، ما يضع ضغطًا إضافيًا على الموازنة العامة للدولة.[30]

ومن ثم فلم تسعف الاكتشافات النفطية تلبية الطلب المحلى، وعلى الرغم من اكتشاف حقل ظهر، فقد اضطرت الدولة المصرية إلى استيراد المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لتغطية العجز المحلي الناتج عن تراجع الانتاج وزيادة الطلب.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الدولة المصرية تواجه تلك التحديات من خلال عدد من المبادرات والخطط الاستراتيجية: -

1. تطوير مصادر الطاقة المتجددة:
   - مشروع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان، الذي يُعد من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم كما سبق وأوضحتُ سلفاً.
   - توسع في مشروعات طاقة الرياح في خليج السويس.
2. ترشيد استهلاك الطاقة:
   - وذلك من خلال تطبيق برامج توعوية لتقليل استهلاك الكهرباء وتعزيز الكفاءة.
   - استبدال الإضاءة التقليدية بمصابيح **LED** الموفرة.
3. زيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة:
   - ففى عام 2021/2020 تحسن عجز الميزان التجاري البترولي بمقدار 117.3 مليون دولار لتسجل نحو 8.6 مليار دولار، انعاكساً لارتفاع قيمة الصادرات من كل من الغاز الطبيعى بمعدل 84.6 %، والمنتجات البترولية بمعدل 1.7 %.

[25] سمير حسنى ، مقال بعنوان " وزيرالبترول: نسبة توليد الطاقة فى مصر عبرالغاز الطبيعى تصل الى 60 % ، الناشر جريدة اليوم السابع ، تاريخ النشر 19 فبراير 2024 ، تاريخ الدخول على الموقع 2025/1/19.

[26] الموقع الرسمى لمجلس الوزراء ، بيان اعلامى فى غضون شهر يونيو 2024

[27] الموقع الرسمى لوزارتا الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة البترول ، بيان اعلامى منشور فى 24 يونيو 2024

[28] وكالة رويترز: مصر تتفاوض مع شركات أجنبية بشأن صفقات استيراد غاز مسال طويلة الأجل " تاريخ النشر 21 نوفمبر 2024

[29] الموقع الرسمى لصحيفة الشرق الاوسط ، مقال بعنوان ٰ مصر تُجري محادثات لإبرام اتفاقيات طويلة الأجل لاستيراد الغاز المسال " تاريخ النشر 20 نوفمبر 2024

[30] موقع تحيا مصـــر ، مقال بعنوان (مصر تعود إلى استيراد الغاز.. تحديات الإنتاج المحلي وارتفاع الطلب) ، تاريخ الدخول على الصفحة 10 فبراير 2025

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

(المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية)

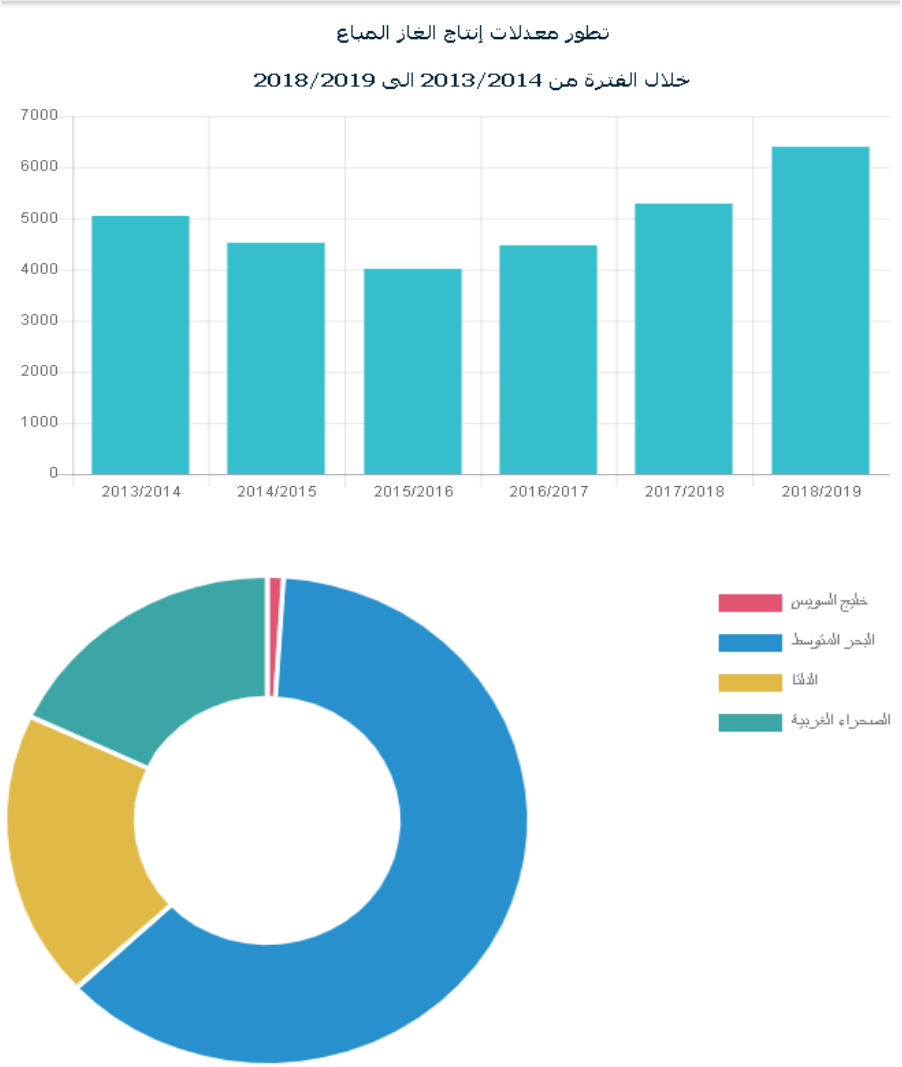

(توزيع انتاج الغاز بحسب المناطق) [31]

وبالنظر لذلك الشكل السابق يتضح لنا أن منطقة البحر المتوسط ذات النصيب الأكبر من انتاج الغاز الطبيعي بمصر بنسبة 62% تليها دلتا النيل بنسبة 19% ثم الصحراء الغربية بنسبة 18% وذلك من خلال عدد (20) شركة ومن أهمهم (شركة بتروبل، شركة خالدة، شركة الفرعونية، شركة بدر الدين، وشركة البرلس) ومن أهم الشركات الأجنبية العاملة بأنشطة الانتاج في مصر (إيني الإيطالية، أباتشي الأمريكية، بي بي الإنجليزية وشل الهولندية).حيث تم مؤخراً مؤخراً تحقيق العديد من اكتشافات الغاز الطبيعي العملاقة لتلبية احتياجات السوق المحلى المتزايدة ومنها نورس بدلتا النيل، وكشف شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل بالبحر المتوسط، وكشف ظهر الذي يعتبر أكبر كشف غاز طبيعي بالبحر المتوسط ومن أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي بالعالم نجح قطاع البترول في الخمس سنوات الماضية في تحقيق زيادة غير مسبوقة في الإنتاج، حيث ارتفع المتوسط اليومي للإنتاج من حوالي 4 مليار قدم مكعب يومياً خلال عام 2015 حتى وصل إلى حوالي 7.1 مليار قدم مكعب يومياً وتم تحقيق الاكتفاء الذاتي في سبتمبر 2018. [32]

- (تطور التدفقات المالية الدولية لدعم انشطة البحث والتطوير فى مجال الطاقة النظيفه خلال الفترة من عام 2019 الى 2022 بالمليون دولار) [33]

البيـــــان	2019	2020	2021	2022
مجموع التدفقات المالية الدولية لدعم انشطة البحث والتطوير فى مجال الطاقة النظيفه وانتاج الطاقة المتجددة	52.328	0	254.091	0

ملحوظه: تم إضافة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من الكهرباء (خاصة انتاج الطاقة المتجددة)، مع الأخذ في الاعتبار لم يتم تلقي مساعدات إنمائية رسمية في مجال الطاقة للأعوام 2020 - 2022

وفيما يلي جدول يوضح مدى قدرة توليد الطاقة المتجددة بالوات لكل فرد من عام 2016/2015 إلى 2021/2020 [34]

[31] موقع وزارة البترول والثروة المعدنية ، تاريخ الدخول على الصفحة 2025/2/10
[32] موقع وزارة البترول والثروة المعدنية ، تاريخ الدخول للصفحة 10 فبراير 2025
[33] تقرير وزارة التعاون الدولى لعام 2022

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

البيان	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
القدرةالاسمية للطاقة المائية (بالميجا وات)	2800	2800	2832	2832	2832	2832
القدرة الاسمية للطاقةالشمسية وطاقة الرياح (بالميجا وات)	678	887	1157	2247	3016	3016
إجمالى القدرة الاسمية للطاقة المتجددة (بالميجا وات)	3487	3687	3989	5079	5848	5848
عدد السكان فى منتصف العام	90123393	95202532	97147368	98901934	100617206	102060688
قدرة توليد الطاقة المتجددة بالوات / فرد	38.3	38.7	41.1	51.4	58.1	57.3

طريقة الحساب: القدرة على توليد الطاقة الكهربائية المتجددة فى نهاية السنة

عدد السكان فى منتصف العام

4. استراتيجية التحول للطاقة النظيفة:

- فقد تهدف الدولة المصرية إلى زيادة مساهمة الطاقة المتجددة إلى 42 % من مزيج الطاقة بحلول عام 2035.

وعلى هدي ما تقدم فقد أظهرت المؤشرات الإقتصادية في مصر خلال الفترة 2015-2022 وجود خلل مزمن فى بنية الإقتصاد إنعكس في قدرة الدولة على مواجهة الأزمات، حيث إن هناك فجوات في موارد التمويل للدولة، وهي فجوات متشابكة فيما بينها وبين هيكل الانتاج والاستثمار. ذلك أن هناك خللا فى بنية الإنتاج والاستثمار فى غير صالح القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعة. وترتب على تذبذب معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى العجز المزمن في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، تزايد الديون وتكلفة خدمتها وإرتفاع تكلفة الإقتراض. وعطلت كل هذه الظواهر قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع الأزمة الحالية المركبة والمستمرة أصبحت الموارد غير كافية، ليس فقط للتنمية، بل غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من الغذاء ومستلزمات الانتاج، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية الجيدة، خاصة بالنسبة للطبقات المتوسطة والفقيرة. ولم تنخفض معدلات الفقر بشكل ملحوظ، على الرغم من قيام الدولة بتوفير حزم برامج الحماية الاجتماعية وأهمها " تكافل وكرامة ".

المطلب الثاني

التحديات البيئية

اولاً: ندرة الموارد المائية وتأثيرها على التنمية الزراعية

إن البعد البيئي هو أحد المحاورالعشرة لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، التي تستهدف الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول مصر من الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد، وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة، والحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات، والحفاظ على توازن انظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجى، وتنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية في الاتفاقيات البيئية، ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسة المحلية، ولقد تزايد الاهتمام بهذا البعد بشكل ملحوظ مع تسارع التغيرات المناخية ومع إقرار الاستدامة الأممية للتنمية المستدامة على مستوى العالم.[35] ولا شك أن البعد البيئي يمكن قياسه بعدة مؤشرات على الوجه الآتي:-

أولا: مؤشر الموارد المائية:-

يعتبر مؤشر نسبة الموارد المائية المستهلكة من إجمالى الموارد المائة العذبه المتجددة المتاحة عن إجمالي حجم مسحوبات المياة العذبة من أجل الاستخدام البشري (زراعة، صناعة، منزلي) كنسبة من إجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة المتاحة. كما يتسم هذا المؤشر بالثبات النسبي خلال الفترة 2016/2015 – 2020/2019، على الرغم من تزايد عدد السكان، وإنشاء مزيد من المجتمعات العمرانية الجديدة، مما يشكك في مدى دقة البيانات التي تم الاعتماد عليها في حساب هذا المؤشر. ونتيجة للثبات النسبي في الموارد المائية العذبة التقليدية وغير التقليدية وزيادة عدد السكان، أخذ متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة في التناقص المستمر خلال فترة الدراسة، مع أنه منخفض أصلا عن معدل الاستهلاك الطبيعي للفرد المحدد من قبل الامم المتحدة 1000 م 3/سنة، مما يمثل تحدياً كبيراً لتحقيق التنمية، بل تحدياً لاستمرار الحياة ذاتها ويبين مؤشر نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى اجمالي الموارد المائية المستخدمة مدى إعتماد الدولة على استغلال مواردها المائية غير التقليدية، حيث يوضح الشكل البيانى الآتى تحسن هذا المؤشر خلال الفترة 2016/2015 - 2020/2019 نتيجة سعي الدولة إلى رفع معدلات الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية، فتوسعت في إنشاء محطات المعالجة ورفع معايير المعالجة إلى مستوى المعايير الدولية، ولكن يلاحظ حدوث طفرة في المؤشر خلال عام واحد في بداية فترة الدراسة، ثم أخذ اتجاه الثبات تقريباً في السنوات التالية، مما يشير إلى عدم توقع تحقيقه مزيداً من التحسن في المستقبل، إلا أنه من الممكن تحسنه بعد دخول محطات معالجة الصرف التي تم إنشاؤها ضمن مبادرة " حياة كريمة " وبرنامج التنمية المحلية بالوجه القبلى.[36]

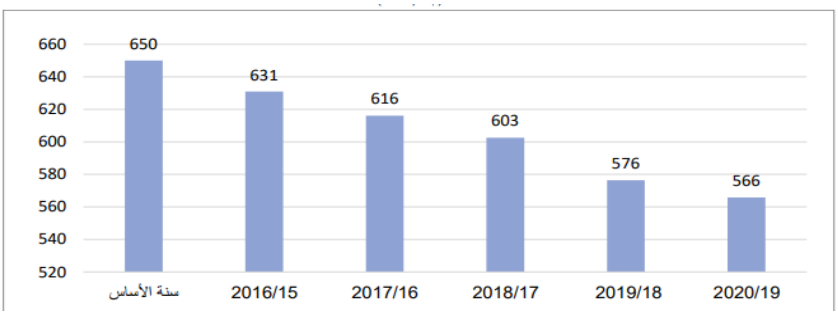

[34] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ، التقرير السنوى للشركة القابضة لكهرباء مصر ،2021/2020
[35] تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، تقرير حالة التنمية فى مصر 2022 ص 84
[36] تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، تقرير حالة التنمية فى مصر 2022 ص 8

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

(وفيما يلي تطور متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة) خلال الفترة من 2016/2015 وحتى 2020/2019 [37]

وبالنظر لذلك الشكل البياني يتضح أن متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة في تناقص مستمر مما يهدد المجتمع في بقائه ومن ومن ثم تعد ندرة الموارد المائية واحدة من أكبر التحديات البيئية التي تواجه التنمية الزراعية في مصر. فتعتمد الزراعة بشكل كبير على الموارد المائية لتلبية احتياجات الري، ومع تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتوسع العمراني، أصبحت هذه الموارد عرضة للضغط الشديد. سيما وأن نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر، وبطبيعة الحال يساهم بأكثر من 90% من احتياجات المياه، مما يفرض تحديات متزايدة لإدارة استخدامه بكفاءة وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الزراعية والصناعية.[38]

ولا شك أيضاً أن التغير المناخي يُسهم في تفاقم أزمة ندرة المياه من خلال التأثير على أنماط هطول الأمطار وزيادة معدلات الجفاف. ومن ثم فهذا الوضع يؤثر بشكل مباشر على انتاجية المحاصيل الزراعية في مصر، ويؤدي إلى تقليل قدرة القطاع الزراعي على توفير الغذاء، مما يزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية.[39]

ثانياً: التغيرات المناخية وأثرها على الزراعة والسياحة:

تعتبر مصر من أكثر الدول تعرضاً لمخاطر التغيرات المناخية نظرا إلى ظروفها الجغرافية التي تجعلها تقع في حزام المناطق القاحلة إذ تعتمد بشكل شبه كامل على مياة النيل بسبب ندرة الأمطار.إلى جانب تركز السكان في دلتا النيل المهددة بغمر مياة البحر المتوسط للأجزاء الشمالية منها. إذ تعد الأكثر تضرراً من زيادة الاحترار العالمى نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في كوكب الأرض. ومن ثم تهديد الارتفاع النسبي في مستوى سطح البحار. لذا يقترن التغير المناخى بعدد من التحديات. أبرزها زيادة حدة موجات الحرارة والبرودة مما يؤدي إلى الطلب على الطاقة. إلى جانب تحديات الفجوة الغذائية والفجوة المائية.[40]

وتواصل الدولة المصرية تطوير البناء المؤسسي لحماية البيئة، بما يضمن التكامل والتنسيق المطلوب للقضايا البيئية المختلفة مثل قضية التغيرات المناخية، حيث قامت الدولة بإنشاء المجلس الوطني للتغيرات المناخية المشكل بقرار مجلس الوزراء رقم 1912 لسنة 2015 [41]، وأعطته صلاحية أن يكون الجهة الوطنية المعنية بملف التغيرات المناخية بقرار مجلس الوزراء رقم 1129 لسنة 2019 [42]، كما أنشات الدولة المجلس الأعلى لصناعة السيارات وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة لدعم تلك الصناعة واستدامة قطاع النقل.

كما تُحدث التغيرات المناخية تغييرات جوهرية في طبيعة الأنشطة الزراعية في مصر، حيث تؤدي زيادة درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر إلى تهديد المحاصيل الزراعية التقليدية، خاصة في المناطق الساحلية ودلتا النيل. ومن ثم يؤدي هذا الوضع إلى اضطراب في انتاج الغذاء ويزيد من تكاليف الزراعة بسبب الحاجة إلى استخدام تقنيات جديدة للتكيف مع المناخ المتغير[43].

واستجابة من الدولة المصرية لذلك فقد تم وضع ضوابط جديدة لتيسير إجراءات الترخيص للمشروعات والتي تعرف بالرخصة الذهبية (الموافقة الواحدة) والتي تستهدف المشروعات الاستراتيجية أو القومية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة كمشروعات البنية التحية، والطاقة الجديدة والمتجددة منها مشروع " شركة مصر للهيدروجين الاخضر " لانتاج الهيدروجين الأخضر من محطة انتاج قدره 100 ميجا وات بالمنطقة الصناعية بالعين السخنة التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ولا تعفي هذه الرخصة المستثمر من إجراء المتطلبات البيئة الواجبة وفقا لقانون البيئة [44].

- وتم إطلاق أيضاً أول سوق أفريقي طوعي لإصدار وتداول شهادات الكربون **EGYCOP** ضمن فعاليات مؤتمر تغير المناخ **COP27**، والذي سوف يقوم بتمويل مشروعات الشركة المصرية التي تحقق خفضًا للانبعاثات في مصر، وتصدر لها شهادات معتمدة عالمياً لموازنة الإنبعاثات من مؤسسة الجولد ستاندر السويسرية، وسيتم العمل على تطوير أطر والنماذج والهياكل التنظيمية اللازمة لتفعيل السوق الجديد من خلال كافة الجهات ذات الصلة، كالبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية. [45]
- وتم أيضاً إصدار " السندات الخضراء " بقيمة 750 مليون دولار لتمويل المشروعات الخضراء، خاصة في مجال النقل الطاقة المتجددة، كذلك أصبح لدى البنوك المحلية إدارات متخصصة تتعامل مع التمويل الصديق للبيئة.
- إطلاق " المنصة الوطنية المصرية لبرنامج نُوفي " فى يوليو 2022 لحشد التمويلات الإنمائية الميسرة المرتبطة بالمناخ وملف الترويج للمشروعات القابلة للاستثمار في مصر، وتتضمن مشروعات برنامج " نُوفي " ثلاثة محاور رئيسية تشمل قطاعات الزراعة، الموارد المائية، والكهرباء، والطاقة بإجمالي استثمارات تقدر بحوالي 14 مليار دولار[46]

ولنا فى هذا المقام تعقيبٌ ونقدٌ جوهري من وجهة نظري أنه على الرغم من تعدد الاستراتيجيات والسياسات والأدوات البيئة المطبقة، إلا إنها لم تؤت ثمارها بالدرجة المطلوبة، لحداثة الكثير منها من ناحية، وضعف التنسيق والرقابة والقدرة على التنفيذ بين وزارة البيئة والجهات التنفيذيه والمحافظات من ناحية أخرى

أما بالنسبة لقطاع السياحة في مصر، فتُعتبر التغيرات المناخية عاملًا مُهددًا لجاذبية الوجهات السياحية. على سبيل المثال، يؤثر ارتفاع درجات الحرارة على المواقع الأثرية مثل الأهرامات والمعابد، وكذلك على الشواطئ الساحلية، مما يحد من قدرة هذه المناطق على جذب السياح. كما يمكن أن يؤدي التغير المناخي إلى زيادة الكوارث الطبيعية، مثل العواصف الرملية والفيضانات، والتي تؤثر سلبًا على البنية التحتية السياحية.[47]

ثالثاً: مشكلات إدارة المخلفات وتلوث الهواء

37 الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء 2020 ، 2022 ، مصر فى أرقام ، باب الموارد المائية .
38 تقرير وزارة الموارد المائية والري المصرية لعام 2025 ، ص 52
39 دراسات البنك الدولي حول تأثير التغير المناخي على الموارد المائية في مصر.
40 تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الاجندة الوطنية ، رؤية مصر 2030 ، الوضع الراهن ، ص 92
41 الجريدة الرسمية 6 يونيو 2015
42 الجريدة الرسمية 7 مايو 97
43 الهيئة العامة للأرصاد الجوية المصرية.
44 الموقع الرسمى لرئاسة مجلس الوزراء ، 2023 .
45 الموقع الرسمى للهيئة العامة للاستعلامات ، 2022
46 الموقع الرسمى لوزارة التعاون الدولى 2022
47 تقرير منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع وزارة السياحة المصرية.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

أما عن تلوث الهواء في مصر، فيُعتبر من أخطر المشكلات البيئية التي تؤثر على الصحة العامة، حيث يؤدي انبعاث الغازات الضارة من المركبات والمصانع إلى زيادة معدلات الأمراض التنفسية. إضافة إلى ذلك، يُسهم تلوث الهواء في تغير المناخ من خلال زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، مما يُفاقم من التحديات البيئية الأخرى[48].

ويعتبر مؤشر نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية والدقيقة العالقة في الهواء عن مدى الخفض المتحق فى هذه الأتربة. ويلاحظ فى الشكل البيانى الآتي تذبذب هذا المؤشر خلال الترة 2016 -2020، لكنه يتحسن في إتجاهه العام نحو تزايد نسب الخفض في هذه الأتربة، نتيجة انخفاض تركيز هذه التربة في الهواء بنسبة 24.8 % خلال تلك الفترة ويتأثر هذا المؤشر بشدة الرياضح وطول فترات الخماسين، وهو أحد ملوثات الهواء التى يتم رصدرها وفقا لقانون البيئة، وتتجاوز قيمة المتسوط السنوي لهذا المؤشر على مستوى القاهرة الكبرى والدلتا الحدود المسموح بها قانونا بنسبة قاربت 71%، بينما تتوافق الملوثات الأخرى (ثاني أكسيد النتروجين، وأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، والأوزون الأرضي) مع المعايير القانونية. [49]

(تطور نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء خلال الفترة 2016 -2020 %) [50]

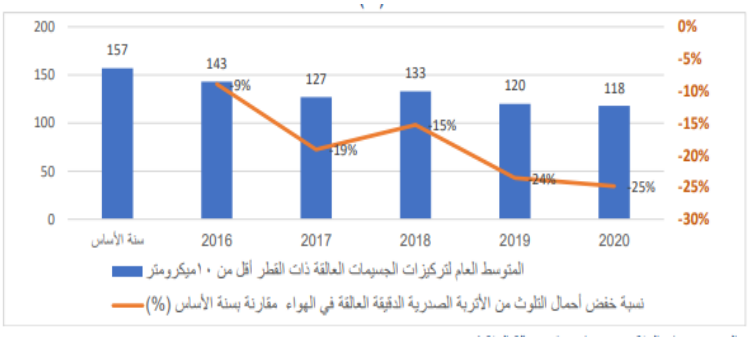

وبالنظر للشكل البيانى يتضح أن مؤشر نسبة الانخفاض في معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات غازات الدفيئة عن مستوى التقدم في الحفاظ على معدلات زيادة مقبولة لانبعاثات غازات الدفيئة، والتي تسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

أما عن مشكلات إدارة المخلفات فهي تمثل تحديًا بيئيًا رئيسيًا في الدورة المصرية، حيث يؤدي تراكم النفايات وعدم معالجتها بشكل سليم إلى تدهور جودة البيئة. في العديد من المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية، ويؤدي أيضاً عدم وجود أنظمة فعالة لإدارة المخلفات إلى تلوث التربة والمياه الجوفية، مما يضر بالصحة العامة والبيئة المحيطة.[51]

ومن ثم تضم الأدوات التنظيمية المعايير البيئية كمعايير الإنبعاثات، والمنتجات، والتصاريح، والعقوبات والغرامات البيئة، وأدوات الرصد، فقد وضعت الحكومة المصرية العديد من هذه الأدوات مثل:

- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم إدارة المخلفات الصادر بالقانون رقم202 لسنة 2020 بهدف تفعيل إنفاذ القانون ووضع الخطط الاستراتيجية للمحافظات لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة من خلال رؤية مصر 2030 [52]
- التوافق مع المعايير والمواصفات الدولية من خلال إلزام بعض المنشأت الصناعية بإصدار بطاقات الأداء البيئي لمنتجاتها ووضعها في مكان ظاهر، مثل بعض صناعات انتاج الدهانات.[53]

المطلب الثالث

التحديات الاجتماعية

تواجه الدولة المصرية العديد من التحديات الاجتماعية التي تؤثر على استدامة التنمية في مختلف القطاعات. من أبرز هذه التحديات:

أولاً: الزيادة السكانية وتأثيرها على الخدمات والبنية التحتية:

اما عن المشكلة السكانية: فتعرف بأنها إحدى المشكلات الاجتماعية التي يترتب عليها الكثير من المخاطر الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والتي ينبغي احتواؤها بشكل إيجابي وسريع، لأن هذه المخاطر قد تؤثر سلبياً على تنمية المجتمعات البشرية، وخاصة المجتمعات الفقيرة أو النامية.

ومن أسباب الزيادة السكانية زيادة عدد المواليد مع تحسن الحالة الطبية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تؤيد الزواج المبكر، أو تفضيل إنجاب الذكور، وعدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وعدم الاكتفاء بطفلين، كما أنه مازالت ثقافة كثرة الإنجاب التي تكونت عبر أزمنة طويلة في المجتمع المصري مرتبطة بالعزوة، والسند [54]

حيث أطلقت الدولة فى فبراير 2022 المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، الذي يستهدف تحسين خصائص السكان وضبط معدلات النمو السكاني. ويتضمن المشروع عدة محاور تتمثل في: التمكين الاقتصادي للأسرة، وبصفة خاصة المرأة، وإتاحة وسائل تنظيم الأسرة، التحول الرقمي للوصول الذكي

[48] دراسة الجامعة الأمريكية بالقاهرة حول جودة الهواء وتأثيراته.
[49] الموقع الرسمى لوزارة البيئة ، 2020
[50] الموقع الرسمى لوزارة البيئة ، تقارير حالة البيئة فى مصر ، اعداد مختلفة
[51] تقرير وزارة البيئة المصرية لعام 2023.
[52] الجريدة الرسمية 20 فبراير 2022
[53] الوقائع المصرية ، 20 مارس 2022
[54] نسرين الشرقاوى " الزيادة السكانية بين غياب الوعى والتهام التنمية ، المركزالمصرى للفكر والدراسات الاستيراتيجية ، مصر 2021 ص 1

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

للسيدات المستهدفات، وربط قواعد بيانات المبادرات المختلفة.[55]

وفيما يلي تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة 2015: 2021 [56]

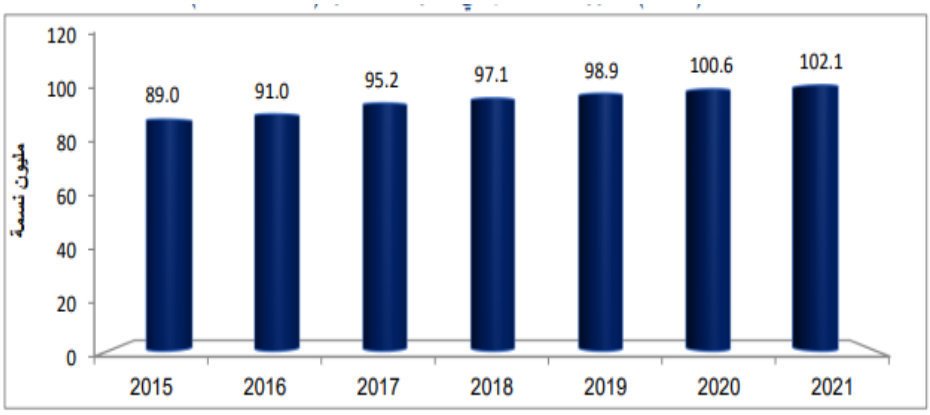

وبالنظر للشكل البياني يتضح أن الزيادة السكانية في تزايد مستمر رغم غلاء المعيشة وزيادة معدلات التضخم وخلافه.

ثانياً: الفجوة التعليمية وأثرها على تحقيق التنمية:

كما أقر إعلان إيشي ـ ناجويا، قدرة التعليم من أجل التنمية المستدامة على تمكين الدارسين من تغيير أنفسهم، وتحويل المجتمع الذي يعيشون فيه من خلال تطوير المعارف، المهارات، والمواقف والكفاءات، القيم المطلوبة، لتحقيق المواطنة العالمية، ومواجهة التحديات المرتبطة بالظروف المحلية فى الحاضر والمستقبل مثل: التفكير النقدي والمنهجي، وحل المشكلات بطريقة تحليلية، والنزعة الإبداعية، والعمل التشاركي، واتخاذ القرارات في مواجهة انعدام اليقين، وفهم الترابط بين التحديات العالمية، والمسئوليات المنبثقة من هذا الوعى.[57]

ومن ثم تتطلب تحقيق أهداف تطوير المنظومة التعليمية وتحسين جودة المخرجات التعليمية وتنافسيتها التوسع في تطوير البنية التحتية لزيادة الاستيعاب من ناحية، وتحسين كفاءة العملية التعليمية من ناحية آخرى، ولذا، تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 تحسين جودة النظام التعليمى بما يتوافق مع النظم العالمية، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم، كما وضعت الاستراتيجية مستهدفات كمية لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030.[58]

وتطبيقاً لذلك فتعمل وزارة التربية والتعليم على محاور متعددة وبدعم كبير من الدولة المصرية وكل مؤسساتها، للإسهام في بناء الإنسان المصري، عن طريق بناء نظام تعليم عصري على أحدث المعايير العالمية (من رياض الأطفال والصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي)، بجانب تطوير التعليم والتقييم في المرحلة الثانوية من أجل التأكد من تحصيل الطلاب لنواتج التعليم الحقيقية.[59]

وفيما يلي شكل بياني يوضح نسبة المخصص للتعليم من الناتج المحلي الإجمالي:-

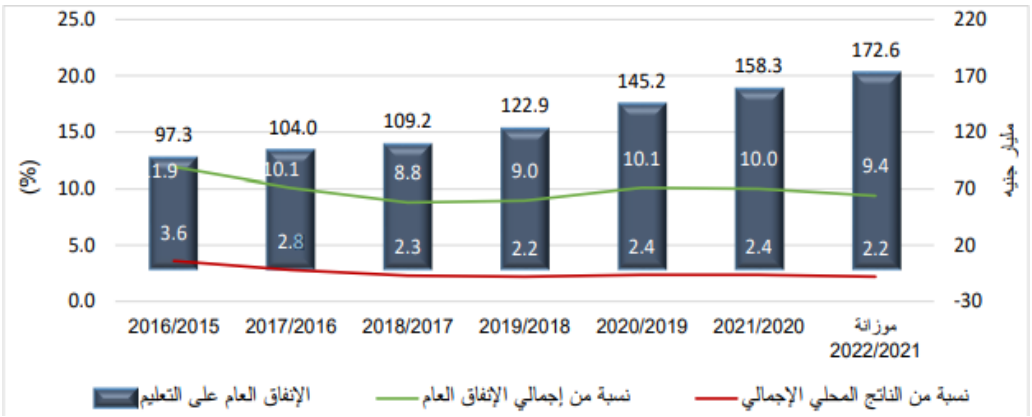

الإنفاق العام على التعليم في مصر خلال الفترة 2016/2015 وحتى 2022/2021 [60]

وبالنظر للشكل السابق يتضح أن الإنفاق العام للتعليم في زيادة مستمرة ولكن لم تتطابق والنصوص الدستورية، من أجل ذلك يعد التعليم الجيد من أهم

[55] تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لعام 2022 ، ص 52
[56] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر فى ارقام ، باب السكان ، لعام 2022
[57] مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة ، 2014
[58] معهد التخطيط القومى ، تقرير حالة التنمية فى مصر 2022 ، ص 75
[59] الموقع الرسمى لوزارة التربية والتعليم بعنوان " وزير التربية والتعليم والتعليم الفني يشارك في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة
[60] وزارة المالية ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017 ، 2023/2022 ، ايضاً: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء 2021 ، النشرة السنوة للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفى للحكومه عام 2021/2020 يونيو .

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

المعضلات التي تواجه الدولة المصرية.

ثالثاً: التفاوت الإقليمي بين المحافظات في توزيع الموارد والخدمات:

وتستهدف رؤية مصر 2030 سد الفجوات التنمية. خاصة في المناطق الريفية بوجه عام والوجه القبلى بوجه خاص. التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر، إلى جانب انخفاض مستويات التشغيل والدخل والإنفاق. وإمكانية النفاذ لخدمات التعليم والرعاية الصحية والثقافة والرياضة. مقارنة بمناطق الحضر. وتتخلى التفاوتات بين الفئات الاجتماعية في أن المرأة تعاني للحصول على فرصة عمل. وارتفاع معدلات أمية الإناث وانخفاض حصتهن من الوصول إلى بعض الخدمات الاجتماعية مقارنة بالذكور. [61]

ولا شك أنه قد أدت خطط الدولة المصرية السابقة وآليات تنفيذها إلى عدم توازن مجهودات التنمية بين المحافظات المختلفة، فقد قامت الدولة بتركيز وتكثيف الجهود التنموية في عدد من المحافظات وذلك نتيجة محدودية الموارد مما ترتب عليه العديد من المشكلات، بداية من اختلال توزيع السكان، وتآكل الأراضي الزراعية، والهجرة غير المنظمة من الريف للحضر. [62]

ويُعد الأخذ باللامركزية من مقتضيات مواجهة الإختلالات الجغرافية أو المكانية فى الدولة شريطة توافر معايير التنفيذ الفعال، فاللامركزية أداة سياسية مهمة لتحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية، ومن خلالها يمكن أن يدرك المواطنون إن كانت الدولة منحازة لصالحهم ام لصالح احتكار السلطة والثروات. كما أن تطبيق اللامركزية بشكل حقيقى ومتكامل يسهم فى رفع كفاءة المرافق المحلية والخدمات العامة واشراك المواطنين في شؤونهم المحلية، وبناء الكوادر الإدارية المطلوبة لتنفيذ رؤية التنمية المحلية والاستخدام الأمثل للموارد وتحسين أداء العمل المحلى، بما ينعكس بشكل جذرى على تدعيم جودة الحياة وسبل العيش فى المستويات المحلية، وتعزيز الانتماء الوطني، وزيادة منسوب الثقة بين المواطن والحكومة. وقد أقر الدستور في يناير 2014 التحول التدريجي نحو اللامركزية الإدارية والمالية والإقتصادية، وتقريب الفجوات التنموية بين الأقاليم والمناطق، على أن يكون توقيت تطبيق نظام التحول التدريجى خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ الدستور 63 بيد أن الأمر ظل شكلياً ولم ير طريقه إلى التنفيذ الفعلي، بل تجاهلت السلطة التنفيذية القائمة تفعيل الاستحقات الدستورية وتعطل إصدار قانون الإدارة المحلية الجديد، ومن ثم لم تعقد الانتخابات المحلية منذ حل المجالس الشعبية المحلية عام 2011، مما يظهر ارتكان السلطة التنفيذية القائمة إلى بقاء صيغة الدولة المركزية الحالية، ذلك بالرغم من أن معظم الوحدات المحلية عبر الوجهين البحري والقبلي تعاني من التفاوتات واللامساواة الجغرافية فيما بينها فيوضح البعد المكاني اللامساواة وجود فجوة بين المناطق الحضرية والريفية وأيضا بين الوحدات المحلية نظائرها. [64]

وعلى هدي ما تقـــدم، فإن اللامركزية تُعد أداة أساسية لمواجهة الاختلالات الجغرافية وتعزيز التنمية والديمقراطية. فهي تتيح للمواطنين المشاركة في اتخاذ القرار وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة، مما يعزز ثقتهم في الحكومة. سيما وأن بناء كوادر إدارية محلية قادرة على تنفيذ السياسات التنموية يُعد أمرًا جوهريًا لتحسين جودة الحياة في المحافظات والمناطق الريفية.

خاتمة الدراسة: -

تُعد التنمية المستدامة من أبرز المفاهيم التي شغلت اهتمام المجتمع الدولي، خاصة في العقود الأخيرة، نظرًا لما تفرضه التحديات العالمية من ضغوط على الموارد الطبيعية، والتوازنات الاقتصادية، والنظم الاجتماعية. وفي هذا الإطار، سعت هذه الدراسة إلى تناول مفهوم التنمية المستدامة بصورة شاملة من خلال التطرق إلى أبعاده النظرية، وتحليل الجهود الوطنية المبذولة، واستكشاف أبرز التحديات التي تواجه تحقيقها في السياق المصري.

لقد استعرض المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، فتبين أن المفهوم يتجاوز حدود التعريفات الاقتصادية التقليدية للنمو، ليركز على تحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في التمتع بذات الموارد. واتضح من خلال هذا المبحث أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة، وهي البعد الاقتصادي، الذي يهتم بتحقيق النمو وتوفير فرص العمل؛ والبعد الاجتماعي، الذي يعالج قضايا العدالة والمساواة؛ والبعد البيئي، الذي يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث. ومن ثم، فإن أي خلل في تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد يؤثر سلبًا على فرص تحقيق التنمية الشاملة.

أما في المبحث الثاني، فقد ركزت الدراسة على الجهود التي بذلتها الدولة المصرية منذ عام 2014 وحتى الآن في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، بدءًا من إطلاق "رؤية مصر 2030" التي شكلت خارطة طريق استراتيجية لتوجيه السياسات التنموية، مرورًا بمشروعات قومية عملاقة مثل مشروع الطاقة الشمسية في بنبان، ومبادرة "حياة كريمة"، وتطوير البنية التحتية، وصولًا إلى تبني سياسات اقتصادية جريئة مثل تحرير سعر الصرف وإعادة هيكلة الدعم. وقد أبرزت الدراسة أن هناك تقدمًا ملحوظًا في العديد من المؤشرات التنموية، لا سيما في قطاعات الطاقة، والنقل، والتعليم، ومكافحة الفقر، إلا أن هذا التقدم لا يزال يواجه عقبات كبيرة تتطلب حلولًا جذرية ومستدامة.

وفي المبحث الثالث، تم تحليل التحديات المعقدة التي تواجه مصر في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتراوح بين التحديات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة معدلات البطالة، وتراجع قيمة العملة المحلية؛ والتحديات الاجتماعية مثل الفجوات الطبقية، وارتفاع معدلات الفقر، وضعف كفاءة الخدمات العامة؛ وكذلك التحديات البيئية مثل ندرة المياه، وتلوث الهواء، وفقدان التنوع البيولوجي. وقد تبين أن هذه التحديات ليست فقط داخلية، بل تتأثر أيضًا بالمتغيرات الدولية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، والنزاعات الجيوسياسية.

النتائج

من خلال الدراسة، يمكن استخلاص أبرز النتائج الآتية:

1- إن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على تحقيق التكامل بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة لضمان التنمية الشاملة طويلة الأمد.

2- إن الدولة المصرية أظهرت التزامًا واضحًا بتحقيق التنمية المستدامة عبر إطلاق رؤية وطنية واضحة وتبني سياسات إصلاح اقتصادي كبيرة.

3- إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا تزال قائمة، بل تتفاقم أحيانًا بفعل المتغيرات الدولية (مثل الأزمات الاقتصادية العالمية) والمحلية (مثل التضخم ونمو السكان).

[61] تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الاجندة الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2022 ، رؤية مصر 2030 ، ص 70

[62] سالى عاشور ، مقال بعنوان " التنمية المكانية": توجه مصر لضمان الحياة الكريمة " الناشر ، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

[63] المادتان 176 ، 177 على التوالى ، مادة 242 من الاحكام الانتقالية من الدستور المعدل 2014

[64] محمد عبدالهادى شنتير ، اللامركزية وعدم المساواة الجغرافية فى مصر منذ 2014 م ، مبادرة الاصلاح العربى ، ص 2

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

4- إن نجاح جهود التنمية المستدامة يتطلب تعزيز الشفافية، والمشاركة المجتمعية، والاستثمار في رأس المال البشري.

التوصيات العملية والعلمية:-

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

1- تعزيز التكامل المؤسسي بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة لضمان تحقيق أهداف "رؤية مصر 2030".

2- دعم برامج الحماية الاجتماعية وتوسيعها لتشمل الفئات الأكثر فقرًا، للحد من الفجوات الاجتماعية وتحقيق العدالة.

3- تفعيل مبادئ الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري للحد من التدهور البيئي وزيادة كفاءة استخدام الموارد.

4- الاستثمار في التعليم والبحث العلمي بوصفه المحرك الأساسي للتنمية، مع التركيز على المجالات المرتبطة بالبيئة والتكنولوجيا المستدامة.

5- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة لتحقيق الأثر الأوسع والأكثر استدامة.

قائمة المراجع

التقارير الدولية والمحلية

[1] تقرير برونتلاند الصادر عام 1987 عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية **(WCED)**

[2] اتفاقية باريس، مؤتمر تغيير المناخ في 21 ديسمبر 2015 م.

[3] تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022، المنشور على موقع الأمم المتحدة،

[4] **1** تقرير التنمية المستدامة العالمية 2019، بعنوان المستقبل الآن: العلم لتحقيق التنمية المستدامة، والمنشور على موقع الامم المتحدة رابط التقرير **https://sdgs.un.org/gsdr/gsdr**2019

[5] مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، 2014

[6] معهد التخطيط القومى، تقرير حالة التنمية فى مصر 2022

[7] تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير حالة التنمية فى مصر 2022

[8] تقرير وزارة الموارد المائية والري المصرية لعام 2025

[9] دراسات البنك الدولي حول تأثير التغير المناخي على الموارد المائية في مصر.

[10] تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاجندة الوطنية، رؤية مصر 2030، الوضع الراهن

[11] تقرير منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع وزارة السياحة المصرية.

[12] دراسة الجامعة الأمريكية بالقاهرة حول جودة الهواء وتأثيراته.

المؤلفات العامة

[13] سيلفي برونيل، التنمية المستدامة رهان الحاضر.

[14] عبد الله بن عيد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبقاتها مع التركيز على العالم العربي

htts:// www. acciona.com

[15] نسرين الشرقاوي " الزيادة السكانية بين غياب الوعى والتهام التنمية، المركزالمصرى للفكر والدراسات الاستيراتيجية، مصر 2021

[16] سالي عاشور، مقال بعنوان " التنمية المكانية": توجه مصر لضمان الحياة الكريمة " الناشر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

[17] محمد عبدالهادي شنتير، اللامركزية وعدم المساواة الجغرافية في مصر منذ 2014 م، مبادرة الاصلاح العربي.

المقالات المنشورة

[18] د علي درب كسار، مقالة بعنوان " التنمية المستدامة بين احتياجات الحاضر وحقوق المستقبل، كلية الزراعة جامعة الأنبار رابط المقال **https://www.uoanbar.edu.iq/AgricultureCollege/News_Details.php?ID=**1083**&utm_source=chatgpt.com**

تاريخ الدخول على الصفحة 2024/12/18.

[19] 2- سمير حسني، مقال بعنوان " وزيرالبترول: نسبة توليد الطاقة في مصر عبرالغاز الطبيعى تصل الى 60 %، الناشر جريدة اليوم السابع، تاريخ النشر 19 فبراير 2024، تاريخ الدخول على الموقع 2025/1/19.

[20] هويدا عدلى رومان، مقال بعنوان، تنمية ريف الصعيد: الدوران في حلقات مفرغة، موقع حلول للسياسات البديلة، تاريخ النشر 24 مارس 2020

المجلات العلمية والبحوث المتخصصة:

[21] رانيا عبدالحميد دسوقي، مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، المجلة العربية للقياس والتقويم، العدد الرابع يوليو 2021

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

[22] 2- د. محمد فتحي عبدالغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعادة ونتائجه في مصر، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، المجله العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020

المواقع الرسمية:

[23] الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية /**www.presidency.eg**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2017/ 2018.

RT Arabic 1 - مصر: الفقر يسجل مستويات جديدة لأول مرة منذ 20 عامًا

[24] - تحليل التنمية في صعيد مصر والمناطق الريفية: على الرابط الآتي

AUC - Rural Upper Egypt Running in a Vicious Circle

[25] -الموقع الرسمي لمجلس الوزراء، بيان اعلامى فى غضون شهر يونيو 2024

[26] 5 - الموقع الرسمي لوزارتا الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة البترول، بيان اعلامي منشور فى 24 يونيو 2024

[27] وكالة رويترز: مصر تتفاوض مع شركات أجنبية بشأن صفقات استيراد غاز مسال طويلة الأجل " تاريخ النشر 21 نوفمبر 2024

[28] الجريدة الرسمية 20 فبراير 2022

[29] الوقائع المصرية، 20 مارس 2022

[30] الموقع الرسمي لصحيفة الشرق الاوسط، مقال بعنوان ً مصر تُجري محادثات لإبرام اتفاقيات طويلة الأجل لاستيراد الغاز المسال " تاريخ النشر 20 نوفمبر 2024

[31] موقع تحيا مصـــر، مقال بعنوان (مصر تعود إلى استيراد الغاز.. تحديات الانتاج المحلي وارتفاع الطلب)، تاريخ الدخول على الصفحة 10 فبراير 2025

[32] موقع وزارة البترول والثروة المعدنية، تاريخ الدخول للصفحة 10 فبراير 2025

[33] تقرير وزارة التعاون الدولي لعام 2022

[34] الجريدة الرسمية 6 يونيو 2015

[35] الهيئة العامة للأرصاد الجوية المصرية.

[36] الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، 2023.

[37] الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، 2022

[38] الموقع الرسمي لوزارة التعاون الدولى 2022

[39] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، التقرير السنوي للشركة القابضة لكهرباء مصر،2021/2020

[40] الموقع الرسمى لوزارة البيئة، 2020

[41] تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لعام 2022

[42] الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم بعنوان " وزير التربية والتعليم والتعليم الفني يشارك في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة

[43] وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017، 2023/2022

[44] **1** تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2022، رؤية مصر 2030

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.